دور مجلس السلم والأمن الافريقي في تسوية النزاع في دارفور

The role of the African Peace and Security Council in settling the conflict in Darfur

ط. د شريف أحمد *
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة
البريد الإلكتروني المهني: ahmed.cherief@univ-msila.dz
مخبر الدراسات والبحوث فى القانون والأسرة والتنمية الإدارية

تاريخ الارسال: 2025/04/22	تاريخ القبول: 2025/05/23	تاريخ النشر: 2025/06/03

ملخص:

تم إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي طبقا للمادة 02/05 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، كجهاز دائم لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد، وقد تم اعتماد البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في دوربان بجنوب أفريقيا سنة 2002.

ويهدف المجلس إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا من أجل ضمان حماية وحفظ حياة وممتلكات ورفاهية الشعوب الإفريقية، وبيئتها وكذلك خلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالاستناد على مبدأ التسوية السلمية للنزاعات والخلافات.

وتعد أزمة دارفور من بين أهم الازمات في افريقيا التي تدخل فيها مجلس السلم والامن الافريقي من أجل إيجاد حلول للنزاع.

الكلمات المفتاحية: النزاع في دارفور، مجلس السلم والامن الافريقي، الاتحاد الافريقي، تسوية النزاعات.

***المؤلف المرسل:** شريف أحمد

Abstract

The Peace and Security Council of the African Union was established pursuant to Article 05/02 of the Constitutive Act of the African Union as a permanent organ for conflict prevention, management, and resolution within the Union. The Protocol Establishing the Peace and Security Council of the African Union was adopted in Durban, South Africa, in 2002.

The Council's objective is to promote peace, security, and stability in Africa in order to ensure the protection and preservation of the lives, property, and well-being of the African people and their environment, as well as to create conditions conducive to the achievement of sustainable development, based on the principle of the peaceful resolution of disputes and conflicts.

The Darfur crisis is one of the most significant crises in Africa, in which the African Peace and Security Council has intervened to find solutions to the conflict.

Keywords: Darfur conflict, African Peace and Security Council, African Union, conflict resolution

مقدمة

دارفور هو أكبر أقاليم السودان وأكثرها اكتظاظا بالسكان وفيه موارد وفيرة. يضم خمس ولايات في النظام الدستوري الاتحادي الحالي[1]، وهو أحد أكثر الأقاليم وفرة بالموارد الطبيعية والثروة الحيوانية والمعدنية. وهو الإقليم الأعلى كثافة سكانية في السودان ويضم عددا كبيرا من القبائل والجماعات العرقية.

دخل إقليم دارفور، منذ بداية الألفية الجديدة، في مأساة مديدة من الحروب المعقدة والمستعصية على الحل. فقد اندلعت الحرب بين الحكومة المركزية والحركات المسلحة في دارفور في عام 2003. وقبل ذلك، شهد الإقليم صراعات متواصلة بين القبائل والجماعات ذات الأعراق المتعددة.

تعد أزمة دارفور واحدة من الأزمات التي تواجه الدولة السودانية، ولا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من حالات عدم الاستقرار الداخلي، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ذاته، إما بسبب استمرار النزاع والصراع في أرجاء الأقاليم المختلفة، أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة فيها، والداعمة لها، وتلك التي تروج للنزاعات والميول الانفصالية بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة، ولا يتوقف الأمر هنا على الأطراف المحلية، وإنما يتجاوز ذلك إلى تورط أطراف إقليمية ودولية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في الأزمة، مما يخرجها من محيطها الداخلي الوطني إلى محيطها الخارجي في بعديه الإقليمي والدولي[2].

المبحث الأول

الابعاد القانونية لازمة إقليم دارفور

نتناول في هذا المبحث الإطار المفاهيمي للنزاع في دارفور وأطراف النزاع.

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي للنزاع في دارفور

سنعالج في المطلب الأول نشأة النزاع في دارفور وأسباب النزاع في الإقليم

الفرع الأول

نشأة النزاع في دارفور

يقع إقليم دارفور في الجزء الغربي للسودان ضمن الحيز الجغرافي الممتد من الشمال الغربي للسودان إلى جنوبه، بمساحة تقدر ب 510 ألف كلم، وقد سمي الإقليم باسم قبيلة " الفور" ويشترك الاقليم في حدوده مع ثلاثة دول أفريقية هي ليبيا في الشمال الغربي وتشاد من الغرب، وأفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي، كما يحده من الجنوب إقليم بحر الغزال التابع لجنوب السودان[3].

وترجع جذور الصراع في دارفور إلى أواخر الثمانينات والتي شهدت صداما عنيفا بين الفور [4] ، والعرب والمساليت غرب دارفور في عامي 1988، 1989، حيث عرف الإقليم تصاعدا كبيرا للتوترات الاجتماعية، خصوصا بين قبيلتي الفور التي تجمعت فيما عرف بالحزام الافريقي من جهة، وبين عدد من القبائل التي شكلت تجمع العرب من جهة أخرى، الأمر الذي بدأ معه التفريق بين من هو افريقي وعربي في إقليم دارفور.

توالت بعد ذلك عديد الأحداث المتفرقة والمتنوعة، أحداث متفرقة إلى غاية عام 2002 حيث تجدد الصراع بين الفور والقبائل العربية، وتزامن ذلك مع وجود نزاع بين قبيلة الزغاوة (الأفريقية) وأحد بطون القبائل العربية، لذلك نزحت مجموعات من الزغاوة إلى جبل مرة، وأقام البعض الآخر من الزغاوة معسكرات بغرض الثأر من العرب.

وبالرغم من محاولات الحكومة التي سعت إلى إجراء الصلح بين القبائل المتناحرة، وبسط هيبة الدولة وحفظ الأمن من خلال عقد عدة مؤتمرات شاركت فيها العديد من القبائل بما فيها الفور (مؤتمر نيرتتي في أوت 2002، مؤتمر كاس في سبتمبر 2002)، إلا أن النشاط المسلح زاد اعتبارا من أكتوبر 2002، باستهداف الطرق العامة، والقيام بأعمال النهب والسرقات، فبحلول ديسمبر 2002 قامت العناصر المسلحة بحملات استهدفت العناصر المتعاونة مع الحكومة، وبالرغم من هذا التصعيد العسكري من قبل حركات التمرد فضلت

الحكومة خيار الحوار قبل الحسم العسكري، وفي هذه الفترة تم التصعيد العسكري من جانب حركتين عسكريتين في دارفور هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، واللتان تحالفتا ضد الحكومة في أفريل 2003 والتي تزامنت مع محادثات السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في نيفاشا بكينيا، ولعل هذا التصعيد في هذه الفترة بالذات كان ناتجا عن مخاوف من أن يسفر الاتفاق عن تجاهل مطالب الشعب المهمش في شمال السودان[5] ، وقد خلفت الصدامات المسلحة بين الجانبين ما لا يقل عن 300000 حالة وفاة، ونزوح ما يقارب 2.4 مليون لاجئ داخليا إلى جانب نزوح حوالي 200000 نحو شرق تشاد، يقيمون في 12 مخيما تحت حماية الأمم المتحدة [6].

الفرع الثاني

أسباب النزاع في الإقليم

يرجع النزاع في الإقليم إلى جملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية نذكر منها:

كثرة القبائل في الإقليم واختلافها أضعف سلطة الدولة في الإقليم، وفي هذا الأمر يقول ابن خلدون أنه: "في الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها الدولة بسبب اختلاف الآراء والأهواء"[7] ، وهو حال إقليم دارفور الذي يتألف من عدد من القبائل المختلفة منها الأفريقية كالفور المساليت والزغاوة والبدايات، وقبائل عربية منها الرزيقات والهبانية والتعايشة وبنو هلبة [8].

غياب الإدارة المدنية (الأهلية)، والتي كانت ممثلتا تقليديا في زعماء القبائل (الشيخ أو العمدة)، والتي كانت تضطلع في الماضي بتسوية النزاعات بين القبائل سلميا، وإدارة العلاقات بين القبائل العربية والأفريقية، معتمدين على مكانتهم الاجتماعية بين الأهالي [9]، ونتيجة لتقليص الحومات المختلفة لدور الإدارات الأهلية والتدخل في شؤونها، أو استقطابها للاستقواء بها، هذا الامر أثر سلبا على أدائها وأفقدها هيبتها، كما ان للتغيرات الكبيرة التي حدثت للمجتمع دور كبير في ذلك حيث أبح الجيل الصاعد ينظر إلى الإدارة الاهلية باعتبارها نمط من أنماط الرجعية والتخلف[10].

تأثير الصراعات الإقليمية والداخلية على الإقليم، خاصة الحرب الأهلية في تشاد والنزاع بين حكومة الخرطوم وإقليم جنوب السودان.

غياب هيبة الدولة: نتيجة للمركزية القابضة التي كانت تسيطر على الحكم في السودان والموقع الجغرافي للإقليم، وضعف نفوذ الإدارة الاهلية غابت روح السلطة في

الإقليم بصورة تدريجية، الأمر الذي شجع المجرمين لارتكاب المزيد من الجرائم خاصة التي تحمل الصبغة القبلية طالما القانون لا يطال المجرمين، كل هذه الأمور أدت إلى تفشي الفوضى وانحدار المجتمع بصورة كبيرة[11].

تمايز النشاط الاقتصادي بين سكان الإقليم، فالقبائل الأفريقية أكثرها من المزارعين، أما القبائل العربية فأغلبها من الرحل الساعين وراء الماء والكلأ، ما نتج عنه حدوث صدامات في كثير من الأحيان.

تزايد التنافس على المواد مع اشتداد موجات الجفاف التي ضربت الإقليم لفترات طويلة، حيث أدت موجات الجفاف والتصحر لتعقيد الصراع في دارفور بصورة كبيرة، حيث أدت لنزوح القبائل بسبب تدهور المراعي وشح المياه، وأكثر القبائل تضررا من الجفاف هي القبائل التي تغطي أقصى شمال الإقليم وغربه وشرقه مثل قبائل الزغاوة والبرتي والميدوب والقمر والرزيقات الشمالية والزيادية[12].

غياب التنمية المتوازنة خلق غبنا لمعظم أبناء الإقليم وانعكس ذلك على أسلوب التعبير بين مكونات المجتمع، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية.

التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للسودان وبخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من خلال دعمهم للمتمردين وسعيهم لتدويل أزمة دارفور.

اكتشاف النفط في السودان، وبكميات كبيرة، جعله هدفا لمخططات أمريكية، خاصة في ظل تزايد التوقعات بوجود احتياطات ضخمة من البترول في غرب السودان [13].

المطلب الثاني

أطراف النزاع

لابد من التسليم بحقيقة تعدد وتشابك الأطراف الداخلية للصراع في دارفور، وعليه تقسم الأطراف الداخلية المسؤولة عن تفاقم الصراع المسلح وتدهور الأوضاع الإنسانية في دارفور إلى فئتين متعارضتين هما الحكومة السودانية ومليشيا الجنجويد من جانب وحركات التمرد من جانب آخر، ولا يعني ذلك وجود تعاون وتنسيق كامل بين عناصر كل فئة، وإنما قد تكون هناك عوامل تشابه بينها مثل الصبغة العربية في حالة الفئة الأولى والصبغة الأفريقية في حالة الفئة الثانية [14].

الفرع الأول

الحكومة السودانية وميليشيا الجنجويد

أولا: الحكومة السودانية:

تعتبر الحكومة السودانية طرفا أصيلا من أطراف الصراع في دارفور، وقد أدت السياسات التي اتبعتها الحكومات السودانية المتعاقبة إلى تهميش كافة الأقاليم السودانية بما فيها إقليم دارفور لصالح إقليم الشمال، وبجانب التهميش ساهمت الحكومات السودانية في إزكاء الصراع في دارفور من خلال محاباة العنصر العربي على حساب الأفريقي [15] ، دون إهمال الدور الذي لعبته الأيادي الأجنبية في تحريض العناصر الزنجية.

عندما تشكلت حركات التمرد في دارفور وصفتها الحكومة السودانية في بادئ الأمر بأنها مجرد مجموعة من قطاع الطرق وعصابات للنهب المسلح وحاولت مواجهتها بالقوة، إلا أنه ومع تصاعد العمليات العسكرية في الإقليم على نحو بات يهدد الأمن القومي السوداني، اعترفت الحكومة السودانية بوجود معارضة سياسة في دارفور، حاولت الحكومة من خلالها احتواء التمرد من خلال الدخول في مفاوضات معها.

ثانيا: الجنجويد:

هي ميليشيات من الفرسان البدو المسلحين ذوي الأصول العربية قدموا من شمال دارفور وتشاد، وكانوا يعيشون على عمليات النهب المسلح في دارفور، وتشير بعض المصادر إلى وجود تنسيق بين الحكومة السودانية والجنجويد في حربها ضد حركات التمرد في دارفور، وقد بلغ تعداد هذه الميليشيا عشرون ألف [16].

وعرف الرئيس التشادي إدريس دبي الجنجويد على أنهم مليشيات موالية للحكومة السودانية أما وزير الخارجية الامريكية كولن بأول فقد عرف الجنجويد على انهم مجموعات عربية مسلحة تعرف باسم الجنجويد والتي تقول الجماعات المدافعة عن حقوق الانسان إنها تقوم بتطهير عرقي من منطقة دارفور[17].

وإذا كانت ميليشيات الجنجويد قامت بمقاتلة المتمردين في دارفور تحت مظلة القوات المسلحة الحكومية النظامية، فإن دورها لم ينته عند هذا الحد، حيث قامت بأعمال قتل وتدمير واسعة النطاق استهدفت المدنيين الأبرياء داخل القرى ذات الأصول الأفريقية، ووصفت هذه الأعمال بأنها أكبر عمل إجرامي في تاريخ السودان المعاصر، كما وصفت أحيانا بأنها أعمال إبادة جماعية، وأحيانا أخرى أعمال تطهير عرقي [18].

كما نفت الحكومة السودانية أي علاقة لها مع ميليشيات الجنجويد، واعتبرتها مجموعات خارجة عن القانون يصعب التحكم فيها، وقد عرف وزير الدولة بوزارة الداخلية السودانية احمد هارون الجنجويد في لقاء صحفي مع جريدة الاهرام العربي على أنهم " عصابات للنهب المسلح"[19].

الفرع الثاني

حركات التمرد في دارفور

رغم تعدد الحركات والتنظيمات المعارضة في دارفور، إلا أن القتال احتدم بشكل مباشر بين القوات الحكومية من جانب ومقاتلي حركة تحرير السودان وجناحها العسكري جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة من جانب آخر.

أولا: حركة تحرير السودان:

تعتبر الحركة تطور طبيعي للمليشيات القبلية التي تكونت لدى مختلف قبائل دارفور، وقد ساهم في تكوين حركة تحرير السودان مجموعتين مسلحتين المجموعة الأولى: هي الميليشا التي كونها الفور بهدف الدفاع عن مزروعاتهم ومناطقهم في مواجهة المسلحين الفارين من جحيم الصراعات التشادية وإيقاف زحف الرعاة النازحين من شمال دارفور، المجموعة الثانية: نشأت في شمال دارفور بمناطق كرنوي وأم برو وقوامها بعض المسرحين (2000 عنصر) من الجيش الثوري الليبي الثالث وأغلبهم من القبائل المشتركة بين ليبيا وتشاد ودارفور[20].

تضم الحركة مجموعات من قبائل الفور والزغاوة والمساليت وهي قبائل زنجية، تأسست الحركة في عام 2001، بدعم من قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان جون قرنق، كما سيطرت الحركة على جزء كبير من المنطق

ة لاسيما شمال دارفور (الفاشر) وجبل "مرة" غرب دارفور [21].

وفي سنة 2003 أطلقت الحركة على نفسها اسم "حركة تحرير السودان" بعدما كان "حركة تحرير دارفور" متكونة من جماعات تنتمي للزغاوة والفور والمساليت والبرتي وبعض القبائل الأخرى، وهي إحدى حركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور تزعمها عبد الواحد محمد نور (وهو محامي من الفور) وتولى أمانتها مني أركوي مناوي، وتعد هذه الحركة الأكبر من حيث العضوية والنشاط الجغرافي، إلا أن هذه الحركة لم تسلم بدورها من الاختلافات العرقية بداخلها ما أدى إلى انقسامها إلى أكثر من فصيل[22].

ثانيا: حركة العدل والمساواة:

تشكلت هذه الحركة سنة 2003، وهي مكونة من قبائل الزغاوة والفور والمساليت، وللحركة جناح سياسي ترأسه "خليل إبراهيم" وهو وزير سابق في حكومة الإنقاذ من أتباع "حسن الترابي" أما الجناح العسكري فيتولى قيادته العميد التيجاني سالم درو.

ويقول مؤسس الحركة إنها ثورة شعبية اجتماعية سودانية المنشأ والإطار، وطنية الهوية قومية التكوين والانتشار، جاءت استجابة لدواعي انهاء مأساة المواطن السوداني

وتتميز هذه الحركة بقوة أجندتها السياسية التي تفوق عملها العسكري، وتهدف الحركة إلى إقامة سودان موحد في إطار الفيدرالية، من خلال تقسيم السودان إلى سبعة أقاليم يأتي الرئيس بالتناوب بين هذه الأقاليم [23].

وقد مرت حركة العدل والمساواة بعدد من الانشقاقات والانقسامات، في سنة 2004 قامت مجموعة من الضباط المنشقين عن الحركة بتشكيل "الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية"، وفي سنة 2005 شهدت الحركة صراعات داخلية حول الزعامة داخلها[24].

المبحث الثاني

جهود مجلس السلم والامن الافريقي في تسوية النزاع في دارفور.

جرت محاولات عديدة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي لوضع حد للنزاع في دارفور كما كان لمجلس السلم والامن الافريقي دور هام كذلك.

المطلب الأول

الجهود الدولية والاقليمية

شهدت أزمة دارفور تطورات عديدة في الجهود الرامية نحو تسوية مناسبة لها، فقد بادرت العديد من الدول للمساهمة في هذا الشأن إضافة إلى الاتحاد الأفريقي، كما حاولت جامعة الدول العربية أن تقوم بدور في هذا المجال، حيث أرسلت الجامعة بعثة إلى دارفور خلال الفترة من 29 أفريل 2004 إلى 15 ماي 2004 أين وقفت على خطورة الأوضاع الإنسانية في معسكرات النازحين في الإقليم وفي تشاد، وقد وردت مقترحات لمعالجة عملية تقوم بها الحكومة السودانية والدول الأعضاء والأمانة العامة لمعالجة الوضع في دارفور[25]، ولم تنس الجامعة العربية أزمة دارفور في القمم العربية المتتالية، حيث دعا البيان الختامي لقمة تونس 2004 إلى سرعة تقديم العون الإنساني للمتضررين في هذه المنطقة، كما أكدت جامعة الدول العربية على تقديم الدعم العربي الكامل للاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية لحل الأزمة في

دارفور ودعوة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وبخاصة منها الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى المشاركة بفاعلية في فريق مراقبي وقف إطلاق النار وقوات حمايته [26].

وإلى جانب الدور العربي فقد جرت عدة محاولات لتسوية الصراع والتوصل إلى اتفاق ينهي القتال بين الحكومة والمتمردين، وتم في هذا الصدد التوصل إلى عدد من الاتفاقات والبروتوكولات بين أطراف النزاع، حيث تم ذلك بوساطة من جانب بعض دول الجوار، خاصة تشاد كاتفاق إنجامينا لوقف إطلاق النار في 8 أفريل 2004، أو بوساطة من جانب الاتحاد الأفريقي.

فعندما بدأت محادثات إنجامينا سنة 2004 بدأ دور الاتحاد الأفريقي يطغى على الدور التشادي، ففي أديس أبابا وحيث كانت تعقد القمة الثالثة للاتحاد الأفريقي في جويلية 2004، تشكلت لجنة مصغرة لمتابعة أزمة دارفور برئاسة الرئيس النيجيري أوباسنجو وعضوية كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورؤساء السنغال وجنوب أفريقيا والسودان، لكن المفاوضات انتهت دون إحراز تقدم، وذلك بسبب رفض الحكومة السوادنية الشروط التي قدمها المتمردون ومنها نزع أسلحة ميليشيات الجنجويد، وتشكيل لجنة تقصي حقائق في شأن انتهاك حقوق الإنسان في دارفور[27].

كما أدى رفض المتمردين لأديس أبابا كمكان للتفاوض إلى انتقال المفاوضات إلى العاصمة النيجيرية أبوجا، والتي ظلت تتعثر بدورها حتى 9 نوفمبر 2004 عندما تم التوقيع على بروتوكولين الأمني والإنساني، وبالرغم من هذه الجهود ظلت مشكلة دارفور متواصلة، ما نجم عنها من حركات نزوح واسعة لم تنجح المفاوضات المتعددة في حلها.

وبعد اتفاق بين الحكومة والحركات المتمردة على بدء السلام برعاية الاتحاد الأفريقي، استضافت العاصمة النيجيرية جولة المفاوضات السابعة في أبوجا حيث تم التوصل إلى ما سمي باتفاق سلام دارفور، وتم توقيع هذا الاتفاق في 5 ماي 2006، ويركز الاتفاق على ثلاث قضايا رئيسية هي: [28]

- تقاسم السلطة: من خلال إنشاء منصب مساعد رئيس الجمهورية، ويشغله شخص يعينه رئيس الجمهورية من بين قائمة مرشحين تقدمها حركات التمرد.
- تقاسم الثروة: من خلال إنشاء صندوق من مهامه إعادة إعمار دارفور وإعادة توطين النازحين .

- الرتيبات الأمنية: وعلى رأسها قيام الحكومة السودانية بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد، بحيث يتم ذلك تحت مراقبة الاتحاد الأفريقي، وإنشاء مناطق عازلة في مناطق التوتر الشديد، ودمج قوات المتمردين في الجيش السوداني والشرطة.

المطلب الثاني

دور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بجهود كبيرة من أجل وضع حد للنزاع في دارفور وهو ما سنبينه.

الفرع الأول

جهود مجلس السلم والامن الافريقي

احتل موضوع التدخل الخارجي لحماية المدنيين مركزا مهما في أزمة دارفور، وتجاوبا مع عدد من التقارير التي أشارت بإصبع الاتهام إلى الميليشيات وتورطها في انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، تم توصيفها تارة على أنها "تطهير عرقي" وتارة أخرى "إبادة جماعية" تصاعدت الأصوات المطالبة إثرها بضرورة التدخل الخارجي [29].

وترجع أهمية دور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأفريقي في معالجة الصراع في دارفور إلى أنه أول صراع يقوم فيه المجلس بتكوين قوة حفظ سلام كبيرة تضم عسكريين ومدنيين بعيدا عن الاكتفاء بدبلوماسية الحوار في تسوية المنازعات.

في اجتماع مجلس السلم والامن الافريقي رقم 13 بتاريخ 27 أكتوبر 2004 طلب من رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي إعداد خطة شاملة لكيفية عمل بعثة لنزع سلاح الأطراف المتصارعة واحلال السلم والامن وتسوية الصراع في الإقليم.

وفي اجتماع مجلس السلم والأمن رقم 17 بتاريخ 20 أكتوبر 2004، قرر المجلس تكوين وإرسال قوة لحفظ السلم في الإقليم سميت بـ "مهمة الاتحاد الأفريقي في السودان" (AMIS) بلغ تعدادها سنة 2006 إلى حوالي 8000 عنصر منهم 5300 جنديا و700 من أفراد الشرطة المدنية [30].

وفي اجتماع مجلس السلم والامن رقم 28 بتاريخ 28 أفريل 2005، قرر المجلس توسعة قوات Amis، ليبلغ عددها 6171 عسكريا و1560 من الشرطة المدنية.

وفي بدايات سنة 2006 تدهورت الأوضاع في الإقليم تدهورا كبيرا ، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي بالضغط على الاتحاد الافريقي

ومجلس السلم والامن الافريقي، والقول بأن الاتحاد الافريقي لم يستطع السيطرة على الأوضاع في الإقليم، حيث عقدت محادثات في بروكسل في 06 مارس 2006 جمعت الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة والاتحاد الافريقي، ونتيجة للضغوط الدولية وتدهور الأوضاع في دارفور ، عقد مجلس السلم والامن الافريقي اجتماعه رقم 46 في 10 مارس 2006 وقرر الموافقة على نقل مهمة قوة Amis ، إلى الأمم المتحدة على ان يكون ذلك بالتشارك بين الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي، بالإضافة إلى تمديد عمل هذه القوة إلى نهاية سبتمبر 2006[31].

الفرع الثاني

تقييم دور مجلس السلم والامن في دارفور

لقد كان من شأن أزمة دارفور أن تركز الأضواء على حجم الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأفريقي في تحقيق الأهداف والمبادئ التي قام على أساسها، إذ لم يتخل الاتحاد الأفريقي عن الطريق السلمي لفض النزاع في دارفور فتبنى وأشرف على كافة جولات المفاوضات التي تمت بين الحكومة السودانية وحركات التمرد، سواء التي عقدت في أبوجا أو تشاد أو إثيوبيا وكان وسيطا نزيها [32] .

ولم يقف نشاط الاتحاد الأفريقي عند هذا الحد، بل كون قوات لحفظ السلام والأمن في دارفور، وفي مجال الإغاثة الإنسانية كان للاتحاد الأفريقي دور وإن كان محدودا على قدر إمكانياته المحدودة، إلى جانب تقديمه الدعم اللوجستي لكافة منظمات الإغاثة التي تعمل في دارفور.

وبالرغم من الصعوبات التي واجهت الاتحاد الأفريقي في الإقليم، كضعف التمويل وعدم القدرة على مواجهة انتهاكات وقف إطلاق النار، إلى جانب حداثة مجلس السلم والأمن الأفريقي، وانعدام الخبرة الكافية في مواجهة مثل هذه الأزمات، فإن الدروس المستفادة من مثل هذه الأزمة يمكنها أن تشجع الاتحاد الأفريقي وجهازه المعني بالسلم والأمن لاتخاذ خطوات حثيثة لتدعيم إمكانياته وقدراته في أسرع وقت.

الخاتمة

مع استفحال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في دارفور سنة 2003 وما بعدها. الأمر الذي دفع مجلس الأمن إلى إصدار قرار بإحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم المرتكبة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة

جرت محاولات عديدة محلية ودولية لبناء سلام واستقرار مستدامين في دارفور، وعقدت في عواصم عديدة مفاوضات بين أطراف النزاع، وأبرمت اتفاقات وأرسلت البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعمليات السلام في دارفور مع قواتها، ومع ذلك، لم تنجح كل تلك الجهود في إيقاف الحرب والموت والدمار. وفي ديسمبر 2018، بدأت الثورة ضد النظام الدكتاتوري الذي يقود الحرب في دارفور، وجرى في عام 2019 التوقيع على الوثيقة الدستورية التي نصت على حل جذور الصراع في غضون ستة أشهر. ولكن بدلا من ذلك، جرى في 3 أكتوبر 2020، التوقيع على اتفاق جوبا للسلام في السودان بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة على أساس تقاسم السلطة والثروة وفي 15 أبر يل 2023، اندلعت الحرب في الخرطوم بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وامتدت لاحقا إلى العديد من أنحاء البلاد، وخصوصا دارفور[33].

الهوامش

[1] – ولاية شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر، ولاية جنوب دارفور وعاصمتها مدينة نيالا، ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة، ولاية شرق دارفور وعاصمتها الضعين، ولاية وسط دارفور وعاصمتها زالنجي.

[2] جمال محمد السيد ضلع، تسوية أزمة دارفور في إطار الاتحاد الأفريقي، مجلة العلوم القانونية، العدد 11، عنابة، جوان 2007، ص 65.

[3] - دراسات، الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور، آفاق أفريقية، العدد 24، ربيع 2007، www.sis.gov.eg

[4]- الفور: أحد أهم القبائل الأفريقية في دارفور وأكبرها، حيث يقدر عدد أفرادها 2 مليون نسمة من مجموع 6 مليون نسمة، يمثلون إجمالي سكان دارفور، أنظر:

- Jérôme Tubiana, le Darfour : un conflit identitaire ? Afrique contemporaine, n 214, Février 2005, P 167.

[5] - Lillian Craig Harris, Darfour : Désastre et dilemme, études, Tome 404, Juin 2006, PP 744-745.

[6] - Marc André Lagrange, Darfour : des réfugiés indésirables au sud comme au nord ? Afrique contemporaine, n° 219, mars 2006, P 151.

[7] - عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، اعتناء ودراسة: أحمد الزعبي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2009، ص 195.

[8] - Jérôme Tubiana, Op, Cit, PP 169-173.

[9] - مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، موسوعة مقاتل الصحراء، موقع إلكتروني: www.moqatel.com

[10] - سعيد علي كوزي، الصراع الأهلي في دارفور – أسبابه وتداعياته- دراسة جغرافية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجغرافية، جامعة المنوفية، مجلة علمية محكمة، العدد 31 ، 2021، ص 288

[11] - سعيد علي كوزي، مرجع سابق، ص 289.

[12] - عبده مختار موسى، دارفور من أزمة صراع إلى صراع القوى العظمى، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص 90

[13] المرجع نفسه، www.moqatel.com

[14] الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور، المرجع السابق، www.sis.gov.eg

[15] Lillian Craig Harris, Op, Cit, P 741.

[16] - Jérôme Tubiana, Op, Cit, P 174.

[17] - عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 108

[18] الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور، المرجع السابق، www.sis.gov.eg

[19] - عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 108

[20] - عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 381

[21]- Jérôme Tubiana, Op, Cit, P 177.

[22] - عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 99

[23] مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، المرجع السابق، www.moqatel.com

[24] الأبعاد الداخلية في دارفور، المرجع السابق، www.sis.gov.eg

[25] السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص ص 210-211.

[26] المرجع نفسه، ص 215.

[27] جمال محمد السيد ضلع، المرجع السابق، ص 72.

[28] دراسات، أفكار أولية حول دارفور، آفاق أفريقية، العدد 24، ربيع 2007، www.sis.gov.eg

[29] عماد عواد، الاتحاد الأفريقي وأزمة دارفور، مجلة الإنساني، العدد 30، شتاء 2004، ص 38.

[30] Lillian Craig Harris, Op, Cit, P 746.

[31] - محمد هيبة علي احطيبة، دور مجلس السلم والامن الافريقي في حل النزاعات وتسويتها في افريقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص ص 643، 644

[32] السيد مصطفى أحمد أبو الخير، المرجع السابق، ص 227.

[33] - سامي سعيد، حوار دارفور : من الحرب إلى السلام والتعايش والاستقرار، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، كمبالا أوغندا ، 28- 30 أغسطس 2023، ص 08